

# ما وراء أحداث البصرة: المشكلات والحلول الممكنة

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب عمان

شباط، 2019

عمان، الأردن

ما وراء أحداث البصرة: المشكلات والحلول الممكنة

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب عمان

شباط، ٢٠١٩

عمان، الأردن

الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن و العراق

مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمان

صندوق بريد: 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5008335

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

الموقع الإلكتروني [www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)

صفحة الفيسبوك [www.facebook.com/FESAmmanOffice](http://www.facebook.com/FESAmmanOffice)

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب عمان ©  
جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب  
من الناشر

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو المحرر.

## الفهرس

٥	..... تمهيد
٦	..... المنهجية والمقاربة النظرية
٦	..... البصرة: المدينة الثائرة!
٧	..... البصرة: المدينة المهملة.. من المسؤول؟! ..
١١	..... العشائر، الفصائل، الاحزاب السياسية: الحلف غير المعلن؟
١٣	..... البصرة: سردية القلق على الهوية، أم اندثارها؟
١٣	..... البصرة: عتب على المرجعية، وافتقاد لدور المنظمات
١٤	..... صورة الدول المجاورة في البصرة
١٥	..... ماذا بعد؟ وما الحل؟
١٨	..... التعريف بالكاتب
١٨	..... عن مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق



## تمهيد

كانت البصرة في تاريخها دوما مصدرا للاحتجاجات في العراق. وكان ذلك بدفع من شعور أهلها بالتميز والاستحقاق حيناً، او بفعل الضغوط التي وضعتهم في خانة المعارضة احيانا اخرى. ففي عام ١٩٢١ أعلن العراق مملكة هاشمية عقب اتفاق سايكس - بيكو، اذ نودي بفيصل الاول ملكا عليه، عمّت البصرة الاحتجاجات تعبيرا عن الرفض والمعارضة، برغبة من وجهائها وشيوخها الذين كانوا يطمحون في انفصال المدينة واعلانها مملكة مستقلة. وكان القصف حينذاك ونفي المعارضين من نصيب هذه المحافظة.

واحتج البصريون في ١٩٣١ على قانون التجنيد الالزامي، ولم تهدأ بعد ذلك في مناسبات عديدة وصولا الى انتفاضة ١٩٩١ حيث انطلقت شرارة الاحتجاج على نظام صدام من البصرة.

وبعد ٢٠٠٣، تكاد الاحتجاجات تأخذ نسقا مزمنا في المدينة، اذ كانت مصدرا اساسا للمطالبات السياسية والمطلبية. فالبصرة قادت احتجاجات مركزية عمّت البلاد للمطالبة بتعديل الدستور، وتعديل النظام الانتخابي، وتوفير البطاقة التموينية، وضد التلكؤ في بناء ميناء الفاو، ومصادرة الاراضي في سفوان لصالح الكويت، واعتقال الصيادين البصريين من قبل الكويت، وضد بناء ميناء مبارك الكويتي، وضد احتلال إيران آبار فكة وغيرها. وكانت شرارة التظاهرات المطالبة باصلاح النظام في ٢٠١١ بدفع من ثورات الربيع العربي من البصرة ايضا. وقبيل انتهاء شهر يوليو- تموز ٢٠١٥ انطلقت حركة احتجاجية مطلبية في البصرة بفعل انعدام التيار الكهربائي. وكانت هذه اولى التظاهرات المطالبية التي امتزجت بشعور حاد بالتهميش والمظلومية، حيث امتزج الفقر باستعداد الناس من اجل التضحية<sup>١</sup>.

ولم تخل بعد ذلك سنة من الهدوء في هذه المحافظة لا سيما في أشهر الصيف اللاهبة اذ يطالب الناس بالكهرباء التي بات انعدامها أحد رموز فشل الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣.

لكن لماذا تحولت الاحتجاجات في البصرة الى حدث مزمّن كل عام بعد ٢٠٠٣؟ وما الذي يمنع حل المشكلات المتجذرة فيها من قبل الحكومتين المحلية والاتحادية؟ من هم أبرز الفاعلين الأساسيين في احتجاجات البصرة؟ ما طبيعة مشكلات البصرة أصلا؟ وما الحلول المقترحة من قبل أهلها لتجاوزها؟

<sup>١</sup> د. علي طاهر الحمود، سوسولوجيا الاحتجاج: قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥، المجلة السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة التاسعة، العددان ٣٥ و٣٦، ٢٠١٧)، ص ٧٠٥.

## المنهجية والمقاربة النظرية

اتبعت هذه الورقة منهجا استطلاعيا تحليليا باستعمال أداة المقابلات المباشرة، والملاحظة الميدانية، ومراجعة بعض السجلات والوثائق المتعلقة بالبصرة. وشملت المقابلات التي تم اجرائها ٢٢ لقاءً مع نخبة البصرة، من الأكاديميين والإعلاميين والناشطين وشيوخ العشائر والمسؤولين السياسيين في المحافظة. كما أن معيار "البصري" في الورقة ولأغراض هذه الدراسة هو كل بصريّ بالولادة، وكان ساكنا في البصرة بعد ٢٠٠٣ حتى هذه اللحظة. وتم اجراء المقابلات في المدة الفاصلة بين ٢٠١٨/١٠/١٥ و ٢٠١٨/١٠/٣٠، وشملت أسئلة متنوعة استهدفت التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه حياة البصريين، وأسباب التظاهرات الأخيرة في المحافظة، والحلول المقترحة من قبل النخبة.

ولغرض الحفاظ على التنوع ضمنت اللقاءات شمول التيارات السياسية والفكرية المختلفة، فضلا عن ضمان الطبقات الاقتصادية ومناطق السكن والجندر ضمن مجموع اللقاءات.

وتحاجج الورقة الحالية ان تحالفا معقدا بين الأحزاب والعشائر والفصائل المسلحة، يمنع اجراء اصلاح جذري حقيقي في أوضاع البصرة السياسية والخدمية. وأن هذا التحالف المعقد سيطر على منافذ المال والسلطة السياسية من خلال آليات المحاصصة، ما فرض واقعا من انعدام الكفاءة في الدوائر الحكومية المحلية، واهدارا للمال العام.

## البصرة: المدينة الثائرة!

على غرار كل عام بعد ٢٠٠٣ انطلقت مظاهرات احتجاجية جديدة هذه السنة ٢٠١٨، بدءاً من مدينة (المُدَيْنة)، بالقرب من الحقول النفطية، للمطالبة بالعمل هذه المرة.

وكان لهذه التظاهرات ميزات عديدة، منها انها كانت مطلبية تميزت بدعوة الحكومة الى توفير فرص العمل. واضيف بعد ذلك المطالبة بتوفير الكهرباء، فيما كان لتسمم الناس بالماء دور في اضافة مطلب جديد هو توفير الماء الصالح للشرب، بعد تسمم ٩٠ الفا من المواطنين في مشهد مؤثر لصور الأطفال وكبار السن الذين اظهرتهم وسائل الاعلام وهم يتلوون من الألم.

والميزة الاخرى للمظاهرات الاحتجاجية انها كانت ذات طابع شبابي غالب، على العكس من التظاهرات السابقة في المحافظة التي شارك فيها العديد من الشرائح الاجتماعية. وكان للفتيات والشابات دور لم تخطئه العين في الاحتجاجات، اذ قمن بأدوار لم تعدها البصرة في احتجاجاتها السابقة، في دعم الرجال بالاسعافات الاولى وتقديم الماء والكمادات، بينما كان لهن وقفات احتجاجية نسوية خاصة لا سيما امام مجلس المحافظة<sup>٢</sup>.

ولعل الطابع الشبابي للاحتجاجات جعلها تتميز ايضا بانفعال كبير، دفعت المحتجين الى التصرف من اجل البقاء. فكان العنف الشديد من قبل المتظاهرين، والقسوة المفرطة من قبل القوات الامنية جانبا مهما من التظاهرات التي شهدت ضحايا لم تشهدها المحافظة منذ ١٩٩١.

فقد رصد تقرير تقصي الحقائق عن البصرة في الفترة ما بين ١ تموز الى ٧ ايلول سقوط ٢٠ قتيلًا و٤٩٢ جريحا منهم ٨٠ من منتسبي القوات الامنية بالاضافة الى اعتقال ٤٢٥ شخصا على خلفية الاحتجاجات. وسجل التقرير استخدام الرصاص الحي، وارتكاب جرائم القتل المتعمدة، مثل تهشيم رأس احد المتظاهرين حتى الموت، وتعذيب

<sup>٢</sup> على سبيل المثال المظاهرات التي وقعت في ٢٠١٨/٩/١٠. للمزيد يلاحظ: <https://www.irfaasawtak.com/a/459192.html>

المعتقلين، وخطف الناشطين ليلا من منازلهم من ضمن ما جرى من احداث<sup>٣</sup>. ويمكن ارجاع اسباب استعمال العنف المفرط من قبل الاجهزة الحكومية الى انها استنفدت جميع الخيارات من اجل اخماد الحركة الاحتجاجية كما في السابق، فاستعملت الصمت والمماطلة رغبة بانتهاء فورة المشاعر، ثم تحولت الى الوعود بتوفير الخدمات وفرص العمل من دون جدوى. فكان خيار الحكومة بعد ذلك كله استعمال اقصى درجات العنف من اجل انهاء سريع للاحتجاجات، لا سيما أنها أصبحت جزءاً من معادلة الاحزاب السياسية التي خرجت للتو من الانتخابات وكانت مشغولة باختيار رئيس جديد للوزراء. وتشدد نخبة البصرة على ان التظاهرات كانت شعبية من رحم المعاناة، ولم تكن وراءها جهة سياسية، على الرغم من ان الاحزاب المختلفة وحتى الحكومة الاتحادية سعت لاستغلالها وركوب امواجها لكسب النقاط في معركة تشكيل الحكومة الجديدة. واضطر رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي من اجل التعامل مع التظاهرات الى ارسال وحدات من الجيش الى البصرة، وهو ما استفز المتظاهرين بحسب ما افاد به عدد من الناشطين، اذ ان القوات العسكرية المدججة بالسلاح، والمتمترسة بالدبابات، منظر لم يكن يتوقعه أحد في العراق الديمقراطي الذي يمنع فيه الدستور استعمال الجيش لقمع الشعب.

## البصرة: المدينة المهملة.. من المسؤول؟!

طالما عُرفت البصرة بأسماء تدلّ على واقعتها، فدرّة الخليج، ومدينة السندباد، وفينيسيا الشرق هي أسماء تاريخية أطلقت على البصرة لكثرة بساطينها، والالاف من أنهر المياه العذبة التي تشقّ أراضيها الخصبة. لكن الازمات الخدمية والضغط على البصرة لم تبارحها منذ الحرب الايرانية العراقية في الثمانينيات من القرن الماضي ومن ثم غزو الكويت وما تلاها في التسعينيات، وصولا الى الوقت الراهن الذي اثقلت الحروب والدمار كاهل هذه المدينة.

وعلى الرغم من ان البصرة هي ميناء العراق الوحيد، ومنها تُؤمّن ٨٠% من موازنات العراق النفطية، وفيها أكبر بساطين النخيل في العالم، الا ان الاهمال والادارة المترتبة للبصرة شكّلا علامة فارقة في وضعها الخدمي، والضغط الموجّه نحو اهلها. فعلى مستوى التزود بالماء بات اهل البصرة لا يطالبون بماء الشرب الذي أصبح جزءاً من حلم قديم، بل انهم صاروا يطالبون بماء صالح للغسل لا غير.

وعلى الرغم من ان البصرة يحدها من الجانبين نهران كبيران، الا ان الماء الواصل اليها شديد الملوحة والتلوث. وتشير الارقام الرسمية الى أن ٩-٩٣% من اهالي البصرة مرتبطون بشبكة الماء العامة لكن ٢-٩٩% من الاهالي يستعملون عبوات الماء المشتراة من اجل الشرب، قياسا بنينوى ٢-٠% و اربيل ٨-١% فقط يستعملون الماء المعبأ. وبلغت مستويات الملوحة والتلوث صيف ٢٠١٨ حدّاً طالبت بسببه جهات مختصة بمنع استعمال الماء لأي غرض بشري، مشيرة الى احتمال ان يكون ذلك مميتاً<sup>٤</sup>.

وسجلت التقارير إصابة نحو ٩٠ ألف شخص بالتسمم جراء الماء، بسبب التلوث البكتيري والكيماوي بحلول ٣ سبتمبر الماضي. وأكثر من ذلك فإنه من أصل ١٧٠ محطة لضخ الماء في الشبكة العامة في البصرة، سجّلت المختبرات

<sup>٣</sup> تقرير تقصي الحقائق عن البصرة لمجموعة من الناشطين والصحفيين المختصين في الاستقصاء، منشور على الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/2i67QHH>

<sup>٤</sup> المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر (النصف سنوي) لعام ٢٠١٤، مديرية احصاءات احوال المعيشة - الجهاز المركزي للاحصاء، ص ٦٦-٦٧.

<sup>٥</sup> حصلنا على وثيقة داخلية صادرة عن وزارة البيئة - الوكيل الفني - المختبر البيئي المركزي، موقعة بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١٨، تشير الى نتائج فحص المياه في البصرة، التي اظهرت ان المياه المذكورة سجلت تراكيز مرتفعة للغاية، وتجاوزت المواصفات الموصى بها، ويمكن ان تكون مميتة (Deadly) عند شربها بشكل مباشر. وتوصي الوثيقة بضرورة منع استخدام هذه المياه للأغراض البشرية والحياتية بشكل مطلق. لكن الجهات المسؤولة لم تقم بمثل هذا التحذير للمواطنين.



الرسمية نسبة الكلور في الماء صفراً في ٦٠ محطة، ما يشير الى إهمال فادح في تعقيم الماء المرسل لاستهلاك المواطنين<sup>٦</sup>. وأشار مسؤولو البصرة الى ان الخدمات الاساسية بوصفها بنى تحتية من واجبات الحكومة الاتحادية، اذ لم تتمكن الوزارات المعنية من اكمال مشاريع استراتيجية في مجال الماء وتحليلته منذ سنوات طويلة، ذاكرين على سبيل المثال مشروع الماء الذي كان مقررا انشاؤه بقرض ياباني، شابه الكثير من شبهات الفساد وسوء الادارة، اذ تمت المباشرة في بناء المراحل ٣ و٤ منه، دون ان يبدؤوا بالاساس في المراحل الاولى والثانية<sup>٧</sup>.

واشار تقرير حكومي الى ان ٨٠٪ من الماء الصالح للشرب يتم هدره من خلال نحو ٣٢٠ تجاوزا على الانابيب العامة، جلها تذهب لمعامل الطابوق، وبحيرات الاسماك، ومحطات غسل السيارات ومعامل الثلج وبساتين تعود غالبيتها العظمى لمسؤولين متنفيذين في البصرة<sup>٨</sup>.

وتشير الأرقام الحكومية أيضا الى أن أقل من ٢٠٪ من اهالي البصرة يرتبطون بالشبكة العامة لمجاري التصريف الصحية، في حين يتخلص الباقون من مجاري الصرف الصحي من خلال أحواض التعفين، أو مجار غير نظامية أو مكشوفة<sup>٩</sup>.

وعلى صعيد النفايات، تعاني البصرة منذ سنوات من ازمة رفعها التي لم ينفذ معها التعاقد مع شركات خاصة داخلية واجنبية، وتبين المعطيات ان بلدية البصرة لوحدها امتلكت في مخازنها ٢٠٠ شاحنة نفايات منذ عام ٢٠١٠ من دون استعمال. وبدلا عن ذلك استأجرت البلدية ١٢٠ شاحنة متقادمة في معظمها، كان وراءه تعاقدات فاسدة.

وعلى صعيد الكهرباء يشير مسؤولو البصرة الى تخصيص مبالغ كبيرة من حصة المحافظة ضمن مشاريع الطاقة، وهو ما أمّن وضعاً أفضل للكهرباء من باقي محافظات البلاد. وعلى الرغم من ذلك فإن حرارة البصرة اللاهبة في أشهر الصيف تستدعي المزيد من الانتاج والتوزيع، وهو امر لم يصل حد كفاف اهالي البصرة.

ولم تبين الحكومة الاتحادية في البصرة أكثر من مستشفى واحدة بعد ٢٠٠٣، في حين تمكنت الادارة المحلية من بناء ٩ مستشفيات طيلة هذه المدة. واخطرت وزارة الصحة في بغداد المسؤولين في البصرة منذ ٢٠١٠ بالتوقف عن بناء المستشفيات والمراكز الصحية لعدم وجود الكوادر الطبية، على الرغم من سوء الوضع الصحي والابوثة المنتشرة، والوضع الصعب للمستشفيات المكتظة بالراقيدين، اضافة الى كون نسبة المعاقين والمصابين بأمراض مزمنة في البصرة تبلغ نحو ١٥٪ من مجموع السكان بحسب الارقام الرسمية<sup>١٠</sup>.

وتعد البصرة بحسب المبحوثين مركزا اساسيا يتوجه اليه أبناء المحافظات الجنوبية والفرات الاوسط لغرض تلقي العلاج بسبب وجود اطباء كفولين، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على الخدمات الصحية المتهالكة والقليلة اساسا في المدينة.

وفي شأن التعليم بنت وزارة التربية الاتحادية ١٥٠ مدرسة منذ ٢٠٠٣ في البصرة، في حين استطاعت الادارة المحلية بناء ٨٥٠ مدرسة، وهي اعربت عن استعدادها لبناء المزيد من المدارس لحل مشكلة الاكتظاظ الطلابي، الا ان الحكومة الاتحادية عجزت عن توفير الاراضي لذلك بحسب المسؤولين المحليين.

وتشير النخبة البصرية الى ان الوضعين السياسي والامني غير المستقر، والنزاعات العشائرية المتواصلة، وحتى الاحتجاجات لا توفر فرصة مؤاتية للاستثمار الخارجي، بينما تستفيد الشركات الامنية الاجنبية التي تحمي الشركات النفطية العاملة في البصرة من خلال رفع اجورها بسبب كل ذلك. ولعل في ذلك إشارة ضمنية لاحتمال ان تكون للشركات النفطية او الشركات الأمنية الحامية لها دور ما في افتعال بعض الازمات في المدينة.

<sup>٦</sup> تقرير تقصي الحقائق عن البصرة لمجموعة من الناشطين والصحفيين المختصين في الاستقصاء، مصدر سابق.

<sup>٧</sup> حصلنا على معلومات من مصدر حكومي رفيع ان سبب التلكؤ في مشروع القرض الياباني هي العراقيل الادارية التي وضعها مسؤولو المحافظة في البصرة، وعدم قناعتهم بالعقد المبرم مع الشركة، في اشارة الى محاولات ابتزاز وفساد ادت بالنهاية الى تلكؤ المشروع المذكور.

<sup>٨</sup> حصلنا على وثيقة داخلية سرية تابعة للخلية الوطنية للعمليات النفسية الخاصة في الامانة العامة لمجلس الوزراء، تشير الى تفاصيل هذه التجاوزات، وهي تدعو الى رفعها لتأمين الماء الصالح للشرب لـ ٨٠٪ من اهالي البصرة، وهو أمر لم يتم تنفيذه حتى الان.

<sup>٩</sup> المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر (النصف سنوي) لعام ٢٠١٤، مصدر سابق، ص ٦٥.

<sup>١٠</sup> المصدر نفسه، ص ٢٨.

ويذكر اهل البصرة الشركات النفطية العاملة في المحافظة بكثير من الغضب، مشيرين الى انها هي لم تف بالعهود التي تلزمها بتوظيف ٨٠٪ من العاملين فيها من العراقيين، بينما فضلت توظيف ابناء المحافظات الاخرى المجاورة والبعيدة بدلا عن اهل البصرة<sup>١١</sup>.

وبدت هذه الفكرة - توظيف غير البصريين في الحقول النفطية البصرية - شبه ثابتة في الحوارات مع النخبة، مشيرين الى التضليل التي تمارسه الشركات بهذا الشأن، والصمت الذي لازم عمل وزارة النفط طيلة المدة الماضية. وأكثر من ذلك فإن اراضي الكثير من المزارعين تم حجزها لصالح الشركات النفطية من دون تعويضات مجزية، وهي تحمل نفطا "ليس لبغداد واربييل والرمادي وجود من دونه" بحسب أحد المبحوثين. وكان لانطلاق الاحتجاجات من (المُدَيَّنة) للمطالبة بالعمل، رمزية كبرى، حيث الشعلة المشتعلة لآبار النفط، والحقول المسيجة، وتلوث الهواء، وشباب متعلمون يبحثون عن مصدر رزق كريم.

وتشير التقارير الرسمية الى ان معدل البطالة في البصرة هو ١٢,٤٪ للسكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٥ عاما، في حين نسبة البطالة بين الشباب بين ١٥ و ٢٤ عاما هي ٢٥,٥٪<sup>١٢</sup>. لكن من بين العاملين الذين لم يعرفوا انفسهم عاطلين، هناك من يضطر للعمل بين ٤٠ الى ٨٩ ساعة اسبوعيا اذ بلغت نسبة هؤلاء ٦٦,٦٪ ما يشير الى حجم المشكلات الاقتصادية التي تضطرهم للقيام بذلك، اذ يبلغ معدل دخل الفرد الواحد في البصرة ١١٨,٦ الف دينار شهريا، وهو رقم منخفض قياسا بدهوك في كردستان ١٩١,٢ الف دينار، وبغداد ١٥٥,٢ الف دينار<sup>١٣</sup>.

ومن ضمن الفرص التي يشعر البصريون انهم محرومون منها، هي فرصة العمل في الموانئ، اذ اشارت افادات النخبة الى ان ٧٥٪ من العاملين في الموانئ البصرية هم من محافظات الانبار وصلاح الدين وديالى، فيما لا يتواجد سوى موظف واحد في قسم الجمارك في الموانئ هو من اهل البصرة.

ويبلغ عدد القوى البصرية العاملة في عموم دوائر الدولة في العراق نحو ٣,٣٪ من مجموع العاملين<sup>١٤</sup>، في حين ان عدد سكان البصرة بحسب الأرقام الرسمية هو ٦٪ من مجموع سكان العراق.

ويشير البصريون الى أن مشكلة السكن تعد من ابرز ما واجهوه طيلة هذه السنوات، اذ ان اكثر من ١٠٠ الف وحدة عشوائية (بيوت طين، بيوت الصفيح، دور سكنية غير مجازة) اقيمت في المساحات الفارغة داخل مدينة البصرة او اطرافها، اذ يعيش ٨٪ من السكان في العشوائيات وهو ثاني اعلى رقم في العراق، فيما يحشر ٧-١٠٪ من سكان البصرة انفسهم في بيوت فيها اكثر من أسرة واحدة<sup>١٥</sup>.

وبلغت اسعار المتر المربع الواحد من الاراضي السكنية في البصرة احيانا اسعاراً خيالية بحدود ٤٠٠٠ دولار امريكي، بسبب النقص الكبير في الوحدات السكنية.

ويشعر البصريون ايضا ان بناهم التحتية هي ليست ملكا لهم، اذ ان الطرق المتوجة والمهدمة انما تم تهديمها بسبب الضغط في استعمالها من قبل الشاحنات التي تنقل البضائع من الموانئ والمنافذ الحدودية الى جميع انحاء العراق، من دون ان تهتم الحكومة الاتحادية باصلاح هذه الطرق. واكثر من ذلك فإن الارقام الرسمية ايضا تشير الى ان ٤-٦١٪ من الاسر البصرية تعيش في منازل تؤدي اليها طرق ترابية غير معبدة<sup>١٦</sup>.

ويمكن الإشارة الى المخدرات التي باتت ظاهرة الادمان عليها من المشكلات التي يعاني منها اهل البصرة. فقد اشارت مسوح ميدانية سابقة ايضا الى ان المخدرات تدخل البصرة من ايران والكويت عبر المنافذ الحدودية،

<sup>١١</sup> حضر كاتب السطور في اجتماعات رسمية لخلية الاعلام الحكومي التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، ضمن تقرير قدمته وزارة النفط عن أحداث البصرة، إذ كشف ممثلها الرسمي عن أن الوزارة وظفت ١٦٠ الفا من مواطني البصرة في الحقول النفطية طيلة السنوات القليلة الماضية. وهو أمر يناقض الاعتقاد الراسخ للنخبة المبحوثة في هذه الورقة، فضلا عن عموم البصريين بأن اقلية العاملين العراقيين في الحقول النفطية ليسوا من أهالي البصرة.

<sup>١٢</sup> للمزيد ينظر الاحصاءات الرسمية للجهز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية: <http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55>

<sup>١٣</sup> المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر (النصف سنوي) لعام ٢٠١٤، مصدر سابق، ص١٠٥ و١١٩.

<sup>١٤</sup> أحمد السليطي (إعداد)، تقرير لجنة الرقابة المالية ومتابعة التخصيصات حول مسودة الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩، مجلس محافظة البصرة، ٢٠١٨، ص٣٥.

<sup>١٥</sup> المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر (النصف سنوي) لعام ٢٠١٤، مصدر سابق، ص٧٥.

<sup>١٦</sup> المصدر نفسه، ص٥٣.

ومن موانئ البصرة عبر السفن القادمة من الامارات العربية المتحدة، اذ تنتشر انواع خطيرة من المخدرات بين شباب البصرة، من بينها مادة الكرسنال وحبوب الهلوسة، بالاضافة الى الهيروئين والحشيشة<sup>١٧</sup>. ويمكن الإشارة الى مشكلة التلوث البيئي في البصرة أيضا، اذ تشير بعض التقارير الى ان البصرة صاحبة اعلى معدلات الاصابة بالسرطان بسبب تلوث بيئتها بفعل احتراق الغاز في الحقول النفطية، في حين ان المحافظة لا تتمتع بمستشفى خاص لعلاج هذه الامراض.

وتشير الاغلبية الساحقة من المبحوثين الى ان المشكلة الحقيقية في البصرة هي مشكلة ادارية تتعلق بادارة المشاريع، والرقابة عليها من بغداد، ووضع حد للفساد المستشري، وتنفيذها وفق الجداول الزمنية المتعارف عليها. وفي المرتبة الثانية اشارت نخبة البصرة لا سيما المسؤولين منهم، الى ان مشكلة البصرة هي مالية تتعلق بحرمانها من التخصيصات، كان اخرها قرار ٣٤٧ الصادر عام ٢٠١٥ عن مجلس الوزراء الذي قضى بسحب كل الاموال الموجودة في حسابات المحافظات، وتوقف كل المشاريع قيد التنفيذ الى اشعار آخر.

وكان عدد المشاريع قيد التنفيذ في البصرة بحسب رئيس مجلس محافظتها وليد كيطان نحو ٤٠٠٠ مشروع، احتاجت الى ٢ ترليون دينار (١,٦ مليار دولار) لانجازها، بينما كان لتوقفها آثار مدمرة على البصرة منها بقاء الشوارع والطرق مليئة بالحُفَر، واندثار الكثير من المشاريع بسبب التوقف الطويل.

ويشعر الكثير من البصريين ان اموال محافظتهم وحقها القانوني المعروف باسم (البترودولار) الذي يقضي بحصول المحافظة على ٥ دولارات مقابل كل برميل تنتجه من النفط، تمت مصادرتها من الحكومة الاتحادية لاسباب غير شرعية.

وبعد المشكلات الادارية والمالية تشير النخبة الى المشكلات السياسية في بغداد بوصفها العامل الاساس في ازمت البصرة، اذ ان طبيعة التحالفات السياسية وصراعاتها في بغداد تنعكس على البصرة وممثليها السياسيين بشكل مباشر.

وعند سؤال المبحوثين عن المسؤول المباشر عن اخفاقات الخدمات والبنى التحتية في البصرة، اشار جميعهم (باستثناء مبحوثين اثنين)، الى مسؤولية الحكومة الاتحادية في الاخفاق بادارة المشاريع وتخصيص الاموال وانفاذ القانون في البصرة، في حين حمل الاثنان المتبقيان شعب البصرة مسؤولية اختياراته في الانتخابات بوصفها سببا في الاهمال الذي تعيشه المحافظة.

<sup>١٧</sup> د. خالد حنتوش ساجت، «المخدرات في العراق: ملاحظات ميدانية في المحافظات الجنوبية»، المخدرات والإدمان: الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية، علي طاهر الحمود (اعداد)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص٥٧.

## العشائر، الفصائل، الاحزاب السياسية: الحلف غير المعلن؟

اتفق اغلبية المبحوثين على ان موقف العشائر من الاحتجاجات الاخيرة كان متخاذلا ضعيفا ولم يكن بالمستوى المطلوب. وأعرب الكثير من الناشطين عن خيبة املمهم من شيوخ العشائر الذين لم يقفوا الى جانب التظاهرات، متهمين إياهم بعقد تحالف مع السياسيين، بهدف الإبقاء على المعادلة الحالية في البصرة، أو على الأقل اهم - أي شيوخ العشائر- فعلوا ذلك بدافع الترغيب والترهيب الذي مارسه السياسيون.

ولعل موقف العشائر من التظاهرات الاخيرة والاحداث التي شابتها، يعود الى المظاهر الشبابية للاحتجاجات، وهي مظاهر مدنية الطابع، ذات مطالب مدنية حديثة، وهذا ما لا يروق لشيوخ العشائر وهم في الغالب من متوسطي العمر فما فوق، المحافظين فكراً وسلوكاً، وهو على النقيض من تطلعات الشباب.

ومن الواضح لمن يزور البصرة الى أن العشائر هي أحد اسباب المشكلات التي تواجه المحافظة، فتارة تقوم العشائر بمنع المشاريع من الانجاز الا بدفع اموال واناوات. وفي احدى الحالات لم تتمكن مديرية التربية في البصرة من افتتاح مدرسة بعد اكمال بنائها، الا بعد دفع اموال لبناء طريق لاحدى قرى العشائر. وتارة اخرى فإن النزاعات العشائرية تربك الحياة في المحافظة. واثناء اجراء المقابلات الميدانية في البصرة من اجل هذه الورقة، تم تسجيل ٣ حالات من النزاعات العشائرية في مناطق الكرمة، والحياينة، والمعقل، استعملت الاسلحة الرشاشة المتوسطة في حالتين منها.

وعموماً فإن العشائر المثيرة للقلق الامني هي عشائر غير بصرية في غالب الاحيان بحسب النخبة البصرية، فهي إما نازحة من الاهوار بعد تجفيفها في التسعينيات، واما انها نزلت من المحافظات المجاورة للبصرة. وسجلت الدراسة قلما كبيرا من الفصائل المسلحة في البصرة. وبرزت مظاهر القلق في تردد بعض المبحوثين عن الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بهذا الامر، وهو ما عكس حجم التهديد الذي تشكله الفصائل في البصرة على حياة الناس. ومن خلال ملاحظات ميدانية تم تسجيل العديد من الحالات من سير المركبات بدون ارقام، والمركبات المظلمة، والمسلحين من دون هوية حكومية او علامات دالة وفق القانون.

واشارت اغلبية النخبة الى ان الفصائل المسلحة تعمل على تهديد المقاتلين، وابتزازهم، والدخول بمنقصات من خلال الاحزاب التي تمثلها ضمن الادارة المحلية في البصرة، والأهم من ذلك كله بدا الاجماع واضحا على ان الموانئ في البصرة تم تقسيمها بين الفصائل المختلفة.

وفي الطريق الواصل الى ميناء البصرة توجد سيطرة للتفتيش بأعداد قليلة من منتسبي القوات الامنية، لم تتمكن الحكومة من ازلتها بعد ورود تقارير موثقة بقيامها بعمل مزدوج، هو اخبار المسؤولين في الميناء بوصول لجان التفتيش لإخفاء التجاوزات، وايضا ابتزاز اصحاب الشاحنات الذين ينقلون البضائع من الميناء الى انحاء العراق. وقد افاد عدد من المبحوثين بأن الأمر يعود الى انتماء افراد هذه السيطرة الامنية الى فصائل مسلحة شديدة النفوذ في بغداد فضلا عن البصرة.

ويبدو ان الفصائل في البصرة تركز تجنيد افرادها من الضواحي والعشوائيات والمناطق الفقيرة في البصرة، هي بذلك تسجل سمعة غير سلبية في هذه الاوساط، لمساهمتها في رقد الشباب بالعمل المجزي ماديا.

كما ان هذه الفصائل المسلحة قامت بحفظ الامن لا سيما في المدة التي اعقبت سحب القوات النظامية العسكرية والشرطة من البصرة الى المحافظات التي احتلتها داعش بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٦.

أضف الى ذلك كله ان الفصائل تقوم بحملات اجتماعية خيرية لمساعدة الفقراء وذوي الشهداء والجرحى، وهي بذلك تسهم في التواصل مع هذه الشريحة التي اهتمتها قوانين الحكومة الاتحادية ومؤسساتها بداعي ضعف التمويل وانعدام التخصيصات.

ويمكن ان نقسم الفصائل المسلحة في البصرة الى ثلاثة اصناف، الاول هو الصنف المعروف المنضوي تحت

مؤسسة الحشد الشعبي الرسمية، الثاني، هي الفصائل البصرية المسلحة التي ليس لها وجود خارج البصرة، وهي غير منضوية تحت مسمى الحشد الشعبي، ومثل حركة ثار الله وغيرها. اما الثالث فهي العشائر/الفصائل، وهي صنف من العشائر ذات اللحمة الشديدة بين ابنائها، والمحترفون للقتال واثارة المشكلات، وهي عشائر معروفة لدى اهالي البصرة.

وفي كل الأحوال وبصرف النظر عن نوع الفصائل وفقا للتصنيف أعلاه، فما يبدو في حياة البصريين هو انه لا يمكن إحقاق الحق ولا ضمان النجاح في مشروع، من دون الاستعانة بفصيل مسلح. فكثيرا ما ينتهي التنافس بين مقاولين اثنين بنزاع مسلح بين فصيلين، بينما تحتمي الشركات الاستثمارية الاجنبية القليلة المتواجدة في البصرة بالفصائل مقابل اموال.

وفي الحقيقة فإن البصرة مدينة تمثّل للحزب السياسية في بغداد منجما من الفرص المالية والاستثمارات. وبذلك فإن التمثيل فيها من قبل الاحزاب ليس تمثيلا سياسيا بقدر ما هو تمثيل (قوة) من خلال الفصائل. وترتكز الفصائل على ضمان تدفق الاموال لصالحها، فضلا عن ضمان بقاء جمهورها من النواحي والضواحي والعشوائيات ضمن دائرة المؤيدين انتخابيا.

وسجلت الدراسة ضمن ملاحظات ميدانية تحوّل شارع (الوفود) في مركز البصرة من شارع للمشاة الى محال تجارية، تمت احوالها من قبل بلدية البصرة الى الفصائل بأسعار رمزية تأجيرا او بيعا، على الرغم من فداحة الاسعار بشكل عام في عموم البصرة لهذه الاغراض. وبذلك فإن الفصائل الى جانب العشائر كانت ضد تغيير الاوضاع السياسية العامة في البصرة، ووقفت بالضد من موجة التظاهرات.

واشار عدد من المبحوثين انه بعد تراخي الاجهزة الامنية في ضبط الشارع (لاسباب سياسية تخص الرغبة باتهام التيار الصدري في اثاره موجة الاحتجاجات والتخريب)، والرفض العام في البصرة لسيطرة الفصائل على الشارع، واتهامها الى جانب الاحزاب التي تمثلها في تردي الخدمات، كل ذلك أسفر فعليا عن قيام المتظاهرين بحرق العديد من مقرات الاحزاب والفصائل في البصرة، الى جانب القنصلية الإيرانية.

ويبدو أن أمر حرق القنصلية الإيرانية ومقرات الاحزاب وبعض فصائل الحشد الشعبي، الى جانب تخريب المستشفى الخاص بجرحى الحشد والتعرض للراقدين فيها، اكثر تعقيدا مما افاد به النخبة المبحوثة، اذ أن معلومات اخرى افادت بأن سبب تراخي الاجهزة الامنية في حماية المؤسسات يعود الى عدم تلقيها اوامر بذلك من القيادة العليا للقوات المسلحة، الى جانب معلومات اخرى اشارت الى تورط تيارات في عملية الحرق لاحراج الاحزاب والفصائل ودفعها لمواجهة المتظاهرين، وكل ذلك في اطار التنافس السياسي الذي كان قائما على قدم وساق لتشكيل الحكومة الجديدة. ويعزز ذلك رأي بعض المبحوثين في ان بعض الفصائل ركبت موجة التظاهرات ضد فصائل اخرى، مستدلين بعدم حرق مقرات التيار الصدري او ميليشيات سرايا السلام التابعة له، في حين اتهم البعض الآخر فصائل غير معروفة قامت بالاعمال التخريبية المشار اليها<sup>١٨</sup>.

ومن المثير ان القليل من المبحوثين ميّز بين الفصائل والاحزاب، ذاكرين اياهما بحساسية بالغة، محمّلين اياهما مسؤولية الفساد المستشري، وسوء الادارة، وانعدام الكفاءة في ادارة المؤسسات، وبالنتيجة انعدام الخدمات وتردي الواقع الحياتي للمواطنين في البصرة وعموم العراق.

<sup>١٨</sup> افاد ضابط استخباري بأن القوات الامنية كشفت فصلا مسلحا غير معروف، حمل اسم التيار الثالث، ضالع في توجيه الجمهور الغاضب نحو القنصلية الإيرانية ومقرات الاحزاب والفصائل من اجل الحرق والتخريب. وتفيد افادة الضابط المطلع، بأن التيار الثالث تأسس على يد شخص انتمى في التسعينيات الى فصيل حزب الله التابع لإيران. وسجن قبل ان يخرج بالعفو قبيل سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣. سعى مؤسسه الى تأسيس حزب الاحرار بعد انتمائه الى التيار الصدري، لكنه لم ينجح بذلك. كتب منشورات وكتابات روج فيها بين اتباعه افكارا تتعلق بالكفاح المسلح، والثورة، والانتقال، وتمجيد طريقة السيبي في السيطرة على الحكم في مصر. شكل التيار الثالث وايضا عددا من التنظيمات الشبابية بوصفها واجهات للتخفي، فضلا عن العمل تحت غطاء التيار الصدري احيانا، من اجل الاحتماء. للتيار الثالث جناح عسكري تم رصد مكالمات بين قيادته وبين القيادة السياسية، تطالب فيه بالسماح بحرق المقرات الحزبية ومقر القنصلية الإيرانية، وتشير افادة الضابط الى انه تم اعتقال جميع قيادات التيار الثالث السياسية وجناحه العسكري ضمن عملية قادتتها الخلية الاستخبارية في بغداد.

## البصرة: سردية القلق على الهوية، أم اندثارها؟

كان من الملفت اتفاق النخبة البصرية على تعرض المدينة لما يشبه الغزو الاجتماعي والثقافي من قبل المهاجرين من المحافظات المجاورة وعلى وجه الخصوص من محافظات ميسان، وذي قار، والمثنى. ويشكو البصريون من الضغط الذي شكّله قدوم هؤلاء المهاجرين على الخدمات الضعيفة اصلا في البصرة، بالاضافة الى ضياع هوية البصري بين مئات الالاف من القادمين الى المحافظة بحثا عن العمل والحياة الكريمة. ويتفق اغلب النخبة على ان التعداد الحقيقي للسكان في البصرة هو ٤ ونصف المليون على الاقل، في حين تشير الاحصائيات الرسمية الى ان تعداد البصرة اقل من ٢ ونصف المليون نسمة. ويستشهد البصريون بالعشوائيات السكنية التي هي المكان الرئيس لسكنى المهاجرين، بالاضافة الى تغيير هوية المحافظة وتعرض الهوية البصرية للسخرية والطعن في كثير من مناطق البصرة نفسها. ولم يخف اهل البصرة رغبتهم بمكانة مميزة لمحافظةهم، مشيرين الى ذلك بعبارات مختلفة. فـ"البصرة تؤمن ٨٠٪ من الموازنة"، وهي "مساهمة لم تنعكس على حياة البصريين". و"البصرة مظلومة ومهمشة"، وهي "سلة العراق، واقتصاد العراق، وميناء العراق ومتنفسه.. البصرة هي العراق". ومن الواضح ان البحث عن العدالة لمحافظة البصرة، بالتاكيد ليست مرادفا لـ(مساواتها) مع باقي المحافظات، وذلك لمساهمة البصرة الكبيرة بوجود العراق نفسه، نفطا ومالا وتوصلا مع العالم عبر الموانئ. ان الخوف على الهوية البصرية، والدعوة الى مكانة مميزة لها في العراق، لم ينعكس بشكل واضح على المطالبة بالانفصال الاداري عن بغداد والدعوة الى اقامة الفدرالية. وعدا اجابة واحدة، كانت باقي الاجابات مترددة في ان الاحتجاجات الاخيرة ستؤدي للمطالبة بتشكيل اقليم البصرة. فـ"الأقلية ليست بصالح العراق. انه ليس الحل، وغير صحيح، لكن ماذا يفعل الناس بالنهاية إذا لم يستجب لهم أحد؟ الاقليم يخدم البصرة ولا يخدم العراق". وهكذا بدا ان الكثير من البصريين يستعمل الدعوة للفدرالية او الايحاء بتوجه الناس في البصرة اليها من اجل التلويح بالامر أكثر منه قناعة مترسخة في اقامتها فعليا.

واشارت اجابة متميزة الى تحليل بدا منطقيا في تفسير سبب عدم توجه الناس في البصرة نحو المطالبة بالفدرالية: "ان الاخرين المهاجرين الى البصرة يخشون الأقلية. هم يخافون ان يطردهم اهل البصرة او يضيّقوا عليهم. هم الاكثرية الان، وتقف الى جانبهم جهات متعددة داخلية وخارجية. والا فالاقليم في نفس كل بصري".

## البصرة: عتب على المرجعية، وافتقاد لدور المنظمات

لم يتردد البصريون في الإقرار بأن المرجعية انحازت الى المتظاهرين في الاحتجاجات، لكنها لم يخف البصريون أيضا عتبا يصل عند عامة الناس الى حد الغضب من مواقف المرجعية الشيعية في النجف، لميلها نحو الغموض وعدم التصعيد، وعدم اتخاذها مواقف مباشرة ضد السياسيين. وتشدد النخبة على ان الاحتجاجات الاخيرة في البصرة أكلت كثيرا من جرف شعبية السيستاني في المحافظة، رغم انه ما يزال يحظى بالاحترام الاكبر. ويبدو ان هذا الموقف الجديد على الساحة العراقية يعود الى تحميل الناس المرجعية مسؤولية دفعهم لاختيار هذه الاحزاب، وهو ما تسبب بعتب عام على مواقف المرجعية لدى اهل البصرة. و اشار بعض المبحوثين الى انه ليس من واجب السيستاني تحشيد المهندسين وجلب الخدمات للبصرة كما فعل ممثلوه بالفعل، بل ان واجبه تصحيح المسار في العملية السياسية التي بنيت بناءً على توجيهاته وارشاداته بعد ٢٠٠٣. وبدت هذه الفكرة بالضبط في تناقض مع دعوة اغلب هؤلاء المبحوثين من النخبة الى دولة مدنية، لا دور لرجال الدين فيها. ويبدو ان هؤلاء النخبة يبررون موقفهم هذا بالضرورة الأخلاقية التي تحتم على المرجعية تصحيح خطئها في دعم القوى السياسية، وليس ايمانا منهم او اعترافا بدور للمرجعية في الحياة السياسية.

وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني فإن عدد المنظمات يبلغ نحو ٤٠٠ منظمة غير حكومية في البصرة. ولم يجد المبحوثون دورا كبيرا للمنظمات بوصفها منظمات وسيطة بين حاجات الناس وصانعي القرار. بل وجد بعضهم ان الكثير من هذه المنظمات هي واجهات لاستحصال الاموال من المانحين، وان القليل منها كان مؤثرا في اقامة دورات تدريبية، ومساعدة النساء وغيرها.

ويبدو ان بعض المنظمات لم تلتزم بدورها الوسيط هذا بل عملت طيلة السنوات السابقة على حافة النشاط السياسي، من خلال دعم قضايا الحريات، وتعديل القوانين، ومناهضة الاسلام السياسي وإيران والفصائل المسلحة، وهي بالنتيجة ترى ان الاحتجاجات الاخيرة هي حصيلة جهدها.

وساعدت هذه المنظمات جيوش الكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي عملت على تشويه صورة العملية السياسية عن قصد وغير قصد، واعتبار شخوصها فاسدين، ورمي الاسلام السياسي كله بسوء، مثيرة بذلك اليأس من التغيير بين الشباب، والتغطية على أي ايجابية في العملية السياسية، بحسب أحد الاعلاميين.

وسجل استطلاع عام أجري على المواطنين في عموم مناطق البلاد (عدا اقليم كردستان) مستويات مرتفعة جدا من القلق بين مواطني البصرة على المستقبل، في حين كان شباب البصرة الأكثر اعتقادا بأن اللجوء للمخدرات هو من أجل نسيان هموم الحياة، كما ان شباب البصرة كانوا ضمن ثاني أكثر المحافظات رفضا للمشاركة في الانتخابات<sup>١٩</sup>. وكل ذلك تعبير بليغ عن حجم التشاؤم الذي يعيشه البصريون بفعل سوء الإدارة ومستوى الضخ الإعلامي عبر وسائل التواصل.

وبذلك فإن حرق المؤسسات الحكومية في البصرة وهي ترفع علم العراق، أصبح امرا عاديا بل فخرا تباهى به عدد من الشباب، وهي احداث لم تكن لتحدث لولا الضخ الكبير والطويل لمشاعر الكره لكل من هو منتسب للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣.

## صورة الدول المجاورة في البصرة

بشكل عام يمكن القول ان لا وجود لادوار محرّضة للدول المجاورة في الاحتجاجات الأخيرة في البصرة. الا ان هناك اتفاقاً عاماً على ان إيران هي الدولة الأكثر تأثيراً على الصعيد السياسي في المحافظة. ومن الواضح ان هذا النفوذ يجد صداه في البصرة من خلال الاحزاب السياسية والفصائل، كما ان رخص ثمن البضاعة الإيرانية جعلها المصدر الأبرز للسلع الى هذه المحافظة. ويمكن أيضا رصد انخفاض مستمر يصل حد التدهور في شعبية إيران بين أهالي البصرة يعود سببه لسياسات الاحزاب والفصائل المتحكمة بالمفاصل الإدارية في المحافظة، بالإضافة الى صعود لا تخطئه العين لهوية العراق (العربية).

ويبدو ان موقف البصريين تم التعبير عنه ضمن مباراة اقيمت في البصرة قبل بضعة أشهر من انطلاق الاحتجاجات بين الفريقين العراقي والسعودي، اذ شكّل حجم ترحيب البصريين بالفريق السعودي مفاجأة للمراقبين، وهو ما لم ينفه البصريون مشيرين الى ان ذلك حصل نكاية بايران أكثر من أي شيء آخر.

ويقول أحد الإعلاميين: ان «احتجاجات البصرة أفرزت الناس بين مؤيد لإيران ومناهض لها» في تعبير مرّكز عما سمي بحجم التدخلات الإيرانية في البصرة، ونمو الحراك المضاد لها.

<sup>١٩</sup> اظهر استطلاع اجراه مركز مرايا لاستطلاعات الرأي على عينة كبيرة بلغت نحو ٦ الاف شخص في عموم المحافظات عدا إقليم كردستان، بتاريخ ١٥-١٠ نيسان ٢٠١٨، تحت عنوان (استطلاع آراء طلبة الجامعات العراقية (القضايا الثقافية-الاجتماعية-السياسية ٢٠١٨) حسب المحافظات). ان نسبة الذين اجابوا (اتفق) مع عبارة اشعر بالقلق على المستقبل في البصرة كانت هي الأعلى بين جميع المحافظات بنسبة ٧٩,٩٪ في حين بلغت النسبة في نينوى ٥٤٪ وفي بغداد ٦٤,٩٪. كما ان طلبة الجامعات البصريين كانوا الأول في عموم العراق بالاعتقاد ان الشباب يلجؤون للمخدرات لنسيان هموم الحياة الواقعية، اذ اجاب ٤٢,٣٪ على هذه العبارة بـ(اتفق) في مقابل ٢٨٪ في نينوى و٢٣٪ في بغداد. أيضا كان شباب البصرة ثاني أدنى رغبة بالمشاركة في الانتخابات، اذ اجاب ٣٤٪ بأنهم سيشاركون في الانتخابات، في حين كانت بغداد هي الأدنى بنسبة ٢٧,٧٪، فيما شكلت ديالى النسبة الأعلى في الرغبة بالمشاركة الانتخابية بنسبة ٥٣,٩٪.

ومن المثير للاشارة الى ان إيران لم تقم بأي مشروع استثماري في البصرة منذ ٢٠٠٣، اذ افاد أحد المبحوثين المطلعين بأن عام ٢٠١٢ الذي عرف بموازنات استثمارية ضخمة للبصرة، شهد توقيع ١٠٠٠ مشروع مع الشركات المقاوله، كان من بينها شركة ايرانية واحدة فقط، تم الاستغناء عنها فيما بعد بسبب التلكؤ في التنفيذ. وفي الوقت عينه كانت حصة الشركات التركية ٣٤ عقدا، اذ اشار المبحوثون الى سمعة هذا البلد الطيبة في الاستثمار وتنفيذ المشاريع ونوعية السلع، الا انهم اشاروا الى قطع تركيا الماء عن العراق لملء سدودها الذي كان نقطة تحول في نظرة البصريين الى هذا البلد مؤخرا.

ومن الملفت ايضا أن هناك مدرسة تركية في البصرة، يشيد بها البصريون في مستواها التعليمي، في حين لا توجد أي مدرسة تابعة لدولة أخرى في المحافظة.

وبشأن الكويت لم يخف البصريون مرارة في نظرهم تجاه هذا البلد، مستذكّرين عدم اقامة ميناء الفاو الكبير، واضرار الكويت بخور عبد الله من خلال بنائها ميناء مبارك، وملاحقة الصيادين البصريين الفقراء، واستقطاع اراضي المزارعين في منطقة صفوان التي احيلت الى الكويت بموجب ترسيم الامم المتحدة للحدود بين الجانبين، وغيرها من الحوادث التي رأوا فيها رغبة للكويت في الاضرار بالعراق والبصرة على وجه التحديد.

ورغم ذلك كله فإن البصريين بدوا على استعداد لنسيان الماضي، وهم يظهرون ترحيبا بأي خطوة كويتية باتجاه البصرة، وهو موقف لم يشر اليه المبحوثون تجاه اي من الدول الاخرى المجاورة.

ولم تكن مواقف النخبة البصرية سلبية تماما تجاه السعودية، رغم اشارتهم الى مواقفها الطائفية تجاه الاقلية الشيعية في المملكة، وتدخلها في الشأن العراقي عبر الاتصال ببعض شيوخ العشائر وهو ما افاد به أحد الشيوخ البصريين.

وبشكل عام يمكن رصد حسّ وطني صاعد، وهو بالعموم مناهض للأجنبي، ورافض للتدخل، ومطالب بمزيد من القوة من قبل بغداد دبلوماسيا وسياسيا تجاه دول الجوار والعالم.

## ماذا بعد؟ وما الحل؟

إن حجم التعقيد في مشكلات البصرة التي أدت إلى الاحتجاجات المزمنة في المحافظة جعلت من الصعب على النخبة المبحوثة اقتراح حلول عملية لإنهاء تلك المشكلات بشكل عام. وتراوحت اقتراحاتهم بين الاهتمام بالتعليم وإنهاء الفساد وتأمين الخدمات بشكل عام.

ويعزز ذلك عدم إدراك عميق من جانب الحكومة الاتحادية لحجم التحديات التي تواجه البصرة، حتى بعد الإحتجاجات الأخيرة. ويمكن تلمس ذلك من خلال مسودة قانون الموازنة لعام ٢٠١٩ المقدمة الى مجلس النواب التي لم تأخذ بالحسبان أيًا من مطالبات البصريين في تخصيصات البترودولار، أو إطلاق فرص التعيين، او المشاريع الكبرى للخدمات.

ومن بين مقترحات النخبة البصرية تسهيل عمل القطاع الخاص في البصرة، إذ رأوا في تغيير القوانين والتعليمات والإجراءات المتعلقة بعمل القطاع الخاص سبيلا لحل مشكلة البطالة وتأمين الخدمات والرشاء الاقتصادي في البصرة.

واقترح اثنان من المبحوثين ان تتولى شركات يابانية أو المانية مسؤولية التخطيط الشامل لإعادة إعمار البصرة، وفقا لجدول زمنية محددة، وموازنة خاصة تتولى الحكومة الاتحادية تأمينها، بينما اضاف ثالث شركات كورية لتولي هذه المهمة. ولعل اختيار هذه الدول من قبل النخبة البصرية يعود الى سمعتها في نوعية الأعمال التي تقوم بها،



إضافة الى النزاهة التي تتمتع بها شركات هذه الدول في أذهان البصريين.

وتلخيصا لكل ما سبق يمكن أن نجد تلك الصعوبة في فك الحلف الثلاثي الذي تشكله (الأحزاب والفصائل والعشائر)، إلا من خلال السيطرة على منابع المال غير الشرعي المتمثل بأرصفتة الموائى، والمنافذ الحدودية والمقاومات، وإضفاء الشفافية على تعاملاتها، وإنهاء شبكة المحسوبيات الفئوية في دوائر البصرة. فقد بقي - (وفقا لملاحظات ميدانية) - مدراء عامون في البصرة في مناصبهم منذ ١٤ عاما بلا تغيير، ودوائر بلدية كاملة من اعضاء حزب واحد، ومسؤولون عاجزون عن اتخاذ القرارات التي منحها لهم القانون.

إن تغييرا هيكليا كاملا مطلوب في البصرة على مستوى دوائرها الخدمية، فضلا عن عمل دؤوب لمكافحة الفساد تتم بموجبه إحالة حيتان الفساد الكبار الى العدالة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال قرار سياسي من بغداد أولا، واعطاء القضاء فرصة ملاحقة الفاسدين من خلال أجهزة أمنية لا تربطها روابط اجتماعية بأهل المحافظة.

وعلى صعيد الخدمات، فإن البصرة بحاجة إلى مشاريع استراتيجية كبرى لتحلية الماء، وبناء الطرق، وشبكات الماء والمجاري، والكهرباء. وهي مشاريع من صلاحيات الحكومة الاتحادية ولا تتمكن المحافظة من القيام بها بسبب حجمها الكبير والتعقيدات القانونية التي تحول دون القيام بمشاريع كبرى.

ويمكن اقتراح عدد من التوصيات الأكثر تحديدا لوضع حد للاحتجاجات في البصرة منها على سبيل المثال:

- على وزارة النقل التعجيل بإنشاء ميناء الفاو الكبير، والبدء بإنشاء خط السكك الحديدية الكهربائي لربط الميناء بباقي محافظات العراق ضمن مشروع القناة الجافة، ضمن جداول زمنية محددة ومعلنة.
- على وزارة الموارد المائية التعجيل بإنشاء المشاريع المقترحة لتحلية مياه البحر في البصرة.
- على مجلس النواب وديوان الرقابة المالية اجراء تحقيق هدفه إنهاء الجدل بشأن توظيف الشركات النفطية الأجنبية للعمال غير العراقية، وغير البصرية، من خلال جرد شامل للموظفين، للتثبت من أعدادهم ومن يمكن استبدالهم بالعمال البصرية لا سيما من الأهالي القريبين من الحقول النفطية.
- إعادة النظر بالتعويضات التي خصتها وزارة النفط للمزارعين الذين صودرت أراضيهم لصالح الشركات النفطية، والمزارعين المتضررين الذين فقدوا أراضيهم بسبب ملوحة الماء وتلوث البيئة.
- على وزارة المالية، والنقل، إعادة هيكلة العاملين في موائى الجنوب، ودوائر الضريبة والجمارك والمنافذ الحدودية، فأهل البصرة وشبابها الخريجون أولى بالعمل فيها من غيرهم.
- على وزارة المالية المسؤولة عن تخصيص الأراضي حل مشكلة تخصيص الأراضي الخاصة بالمدارس، والمشاريع السكنية، فضلا عن إطلاق التخصيصات القانونية للبترو دولار وتنمية الأقاليم التي حرمت منها البصرة منذ ٢٠١٥.
- على هيئة الاستثمار الوطنية في بغداد إقامة مشروع كبير للسكن على غرار مشروع بسماية في العاصمة، لحل مشكلة السكن في البصرة حلا نهائيا.
- على مجلس النواب تعديل قانون "البصرة عاصمة العراق الاقتصادية"، ليتضمن صلاحيات استثنائية في صرف الأموال وتخصيصها، وإقامة وحدات إدارية ذات صلاحيات أوسع في كافة القطاعات الخدمية والاقتصادية.
- على مجلس النواب إقرار خطط التنمية البشرية، واستراتيجيات مكافحة الفقر بوصفها (قوانين) ملزمة،

بدلاً من كونها خطط إرشادية غير ملزمة في الوقت الراهن. فمعظم مشكلات البصرة كما مشكلات باقي محافظات العراق، هي في عدم وجود مشاريع تنموية فعّلية تقضي على الفقر والامية، والبطالة، والتلوث والابوة وعدم المساواة وانعدام الخدمات.

- على مجلس النواب تعديل قانون الحشد الشعبي بما يتضمن دمج الفصائل بالقوات المسلحة، وانهاء تواجدها في الشوارع.
- على وزارة الداخلية إقرار خطط لتحريك قوى الامن الداخلي (شرطة المرور، الشرطة المحلية، الشرطة الاتحادية)، بين مختلف مناطق البلاد، لتجاوز مشكلة عدم قدرة الشرطة على انفاذ القانون بسبب الروابط الاجتماعية والعشائرية.
- على مجلس القضاء الأعلى إقرار خطط لتحريك القضاة ضمن مناطق العراق المختلفة لتجاوز مشكلة الروابط الاجتماعية والعشائرية التي تعيق انفاذ القانون.

**انتهى**

### د. علي ظاهر الحمود

استاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الاداب جامعة بغداد، مترجم كتاب (العولمة واثرها على الثقافة والهوية الايرانية) الصادر من بيت الحكمة ببغداد، مؤلف كتاب (العراق: من صدمة الهوية الى صحوة الهويات) الصادر عن مؤسسة مسارات ودار الرافدين - بغداد وبيروت، ومؤلف كتاب (جمرة الحكم: مخاضات التجربة الشيعية ببناء الدولة والامة في عراق بعد ٢٠٠٣) عن مركز دراسات الكوفة ودار الرافدين - بيروت.

### عن مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت). تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسة الحالية.



